

**مشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتحقيق متطلبات
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات**

دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة

**Participation of the external auditor in the social
audit process to meet the requirements of corporate
social responsibility
An empirical study on a sample of external auditors
in the province of Batna**

بومدين بروال¹، جامعة باتنة 1، الجزائر

boumediene.beroual@univ-batna.dz

سلمى براكنة، جامعة باتنة 1، الجزائر

Selma.berakna@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2020/06/03

تاريخ الإرسال: 2020/03/15

ملخص:

لقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية القضية الأكثر أهمية وتحديا لإدارة المؤسسات فهي ترتبط بعلاقات ومتغيرات متعددة سواء منها ما كان داخل المؤسسة أو خارجها، فإذا كانت الالتزامات الاقتصادية المتمثلة في الربح المادي واجبة التحقيق باعتبارها الهدف الرئيسي من إنشاء المؤسسات. وإذا كانت الالتزامات القانونية كدفع الضرائب ومراعاة حقوق العمال واجبة التنفيذ لتجنب المتابعات القضائية. فإن الالتزامات الاجتماعية لا تمتلك قوة الالتزام، لذلك تعتبر أعمالا طوعية تعتمد بشكل أساسي على ثقافة المؤسسة ودرجة وعيها بمسؤولياتها الاجتماعية.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف تبيان إمكانية مشاركة المدققين الخارجيين في دفع المؤسسات محل التدقيق للالتزام بمتطلبات المسؤولية

¹ - المؤلف المراسل



الاجتماعية وهذا من خلال عملية التدقيق الاجتماعي، وقد كانت عينة من مكاتب التدقيق (محافظي الحسابات) بولاية باتنة محل دراستنا الميدانية، حيث تطرقنا في المحاور النظرية الى الإطار المفاهيمي للتدقيق والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، بالإضافة الى مفهوم محاسبة وتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وفي نهاية هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ادراك المدققين الخارجيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي، والذي يساهم بالضرورة في تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المحاسبة الاجتماعية، التدقيق، التدقيق الخارجي، التدقيق الاجتماعي.

Abstract:

Social responsibility has become the most important and challenging issue of firms. In fact, it is related to multiple variables, whether they are inside or outside the firms. the economic obligations represented in the profit must be achieved as the main objective of establishing the firms, and legal obligations such as paying taxes and observing workers' rights are required to avoid prosecution, Whereas the social obligations are otherwise, as they do not have the strength of commitment. Therefore, they are considered as voluntary activities that depend mainly on the culture of the firm and the degree of awareness of managers.

The aim of this study is to clarify the possibility of external auditors to participate in pushing the audited firm to apply the requirements of social responsibility. The sample of the study was the audit offices located in Batna province. The results showed that a significant relationship between the perceptions of the external auditors concept of social auditing and the requirements of social responsibility of firms.

Keywords: societal responsibility, Social accounting, audit, External audit, Social auditing.

مقدمة:

مصطلح المسؤولية الاجتماعية قد يبدو حديثاً، لكنه في الواقع قديم جداً، ففي القرن الثامن عشر، أعلن الاقتصادي الكبير آدم سميث أن احتياجات ورغبات المجتمع سوف تتحقق على أفضل وجه بفضل التعاون بين المؤسسات الاقتصادية والمجتمع. وقبل ذلك بكثير أظهر الدين الإسلامي الحنيف اهتماماً كبيراً بالمسؤولية الاجتماعية، ودعا إليها ويظهر ذلك من خلال العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة. كما أمر الله بالزكاة وعدها ركن من أركان الإسلام وهي مسؤولية اجتماعية واجبة، إضافة إلى الصدقات وغيرها من أعمال البر والخير.

وبالنظر إلى ما حققه التدقيق في المجال المالي والمحاسبي من نتائج أبهرت الباحثين والمهنيين فقد عمدوا إلى تكثيف البحث من أجل إدماج أدواته في المجال الاجتماعي، هذا المجال الذي كما نعرف أنه من المجالات المهمة بالنسبة للمؤسسة وهو في نفس الوقت يتميز بتعقيد كبير، إلا أنه يعتمد على مؤشرات نوعية يصعب في بعض الحالات تحويلها إلى عناصر قابلة للقياس، ومن أجل تجاوز كل هذه الصعوبات يظهر التدقيق الاجتماعي بتقنيات منهجية صارمة ومتميزة مستمدة أساساً من المنهج العلمي للبحث في مجال العلوم الإنسانية حيث أصبح يتدخل من جهة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ومن جهة أخرى في التوفيق بين الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للفرد والمؤسسة لبناء منهج استراتيجي متناسق.

أ- إشكالية الدراسة:

مما سبق فإن الإشكالية التي انطلقنا منها في دراستنا هي على النحو التالي:

ما مدى إدراك ومشاركة المدقق الخارجي في عملية التدقيق الاجتماعي لتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؟

للإجابة على هذه الإشكالية انطلقنا من مجموعة من الفرضيات سنعرضها في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.



ب- أهمية الدراسة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من المواضيع الهامة التي أثارت اهتمام الباحثين الاقتصاديين لما لها من آثار كبيرة على المجتمع، مما جعل دراستها ضرورة ملحة تقتضيها معطيات الواقع الراهن. وعليه فإن أهمية الدراسة تتجلى في محاولة الإشارة الى مدى مشاركة مدقق الحسابات الخارجي في تلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مركزين في السياق ذاته على إبراز مدى اهتمام مدقق الحسابات في الجزائر بتبني هذه المسؤولية من جوانبها المختلفة. فضلا عما ستقدمه الدراسة من توصيات تساهم في توعية المؤسسات بضرورة ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

ج- هيكل الدراسة:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمها الى ثلاث محاور رئيسية:
المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتدقيق الحسابات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

المحور الثاني: محاسبة وتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
المحور الثالث: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب التدقيق الخارجي بولاية باقة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
مهنة التدقيق مطالبة بتوسيع خدماتها ومسؤولياتها لتشمل خدمة المجتمع بشكل عام. لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تعد جانب مهم يجب على المؤسسة دمجها عند قيامها بعملية التدقيق.

أولا: مفهوم وأنواع التدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وتنقسم مهنة التدقيق عدة أنواع وقفا لعدة تصنيفات.

1- تعريف التدقيق لغويا:

كلمة تدقيق هي ترجمة لمصطلح "AUDIT" هذه الأخيرة مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها الاستماع، حيث كان المدقق يستمع في جلسة الاستماع العامة، والتي تتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع وبعد الجلسة يقدم المدققين تقريرهم. (Renard, 2000)

2- تعريف التدقيق اصطلاحا:

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للتدقيق، وسنحاول إيجازها فيما يلي:

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية التدقيق على أنه: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسابرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية". (جمعة، 2009) وعرف جرموند وبونولت (Germond & Bonnault) التدقيق على أنه: "اختيار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي محايد على نوعية ومصداقية المعلومات المالية من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة". (التهامي و صديقي، 2003)

وينظر البعض إلى التدقيق على أنه: "علم له قواعده وأصوله وفن له أساليبه وإجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات المؤسسة محل التدقيق بقصد إبداء الرأي في مدى صحة وعدالة الأرقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة من خلال تقريره". (مطارنة، 2009)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف التدقيق كما يلي: يقصد بالتدقيق فحص أنظمة الرقابة الداخلية والدفاتر والسجلات والمستندات الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق من طرف مهني مؤهل ومستقل. بقصد إعطاء



رأي فني محايد بهدف التحقق من مدى صحة وعدالة القوائم المالية للمؤسسة، وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية من خلال تقريره الذي يوضح فيه المركز الحقيقي للمؤسسة.

تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من التدقيق، **تدقيق داخلي**، وهو من الناحية القانونية **تدقيق اختياري**، وتدقيق خارجي وهو من الناحية القانونية **تدقيق إلزامي**، وهو الأمر الذي جعلنا نركز في عينة الدراسة على المدققين الخارجيين الذين تتوفر فيهم عدة عوامل (مثل الاستقلالية والإلزامية) تضمن الحيادية والجدية في العمل.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

في أوائل الخمسينات من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي وخاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للمسؤولية الاجتماعية. وفي هذا الإطار نقتراح التعاريف التالية:

عرفها بويود (**Bouyoud**): "مجموعة من الالتزامات القانونية والأخلاقية التي تحدد إستراتيجية مؤسسة ما في بيئتها اتجاه أصحاب المصالح المعنيين مع ضمان استمراريتها ونموها الاقتصادي، وهذا من أجل الموافقة في الحاضر بين الأداءات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية دون الإضرار بالأداءات المستقبلية". (BOUYOUD, 2010)

عرف **الاتحاد الأوروبي** المسؤولية المجتمعية على أنها: "تعني الدمج التطوعي للأهداف الاجتماعية والبيئية في النشاطات التجارية للمؤسسات، وهي تدرج في إطار تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية واستراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي، هذه الممارسات يمكنها أن تدعم مجالات: التجديد، التنافسية وخلق فرص العمل". (مقدم، 2014)

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية على أنها: "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". (Rodic، 2009)

وعرفها ستريي (Strier) بأنها: "تمثيل لتوقعات المجتمع لمبادرات المؤسسات في مجال المسؤولية التي تتحملها اتجاه المجتمع وبما يتجاوز الحد الأدنى من الإذعان للقانون وبصورة لا تضر بقيام المؤسسة بوظائفها الأساسية للحصول على عائد مناسب من استثماراتها". (الغالبى و العامري، 2010)

بشكل عام تعني المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تصرف هذه الأخيرة على نحو يتسم بالمسؤولية والمساءلة ليس فقط أمام المساهمين بل يتعدى الأمر إلى أصحاب المصالح الآخرين، كالأفراد الموظفين، الدولة، الزبائن، المجتمع والأجيال القادمة.

2- أهداف وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من الأهداف والأبعاد تتمثل في:

2-1 أهداف المسؤولية الاجتماعية:

تختلف أهداف المسؤولية الاجتماعية ودوافعها سواء من وجهة نظر المؤسسات، أو من وجهة نظر المجتمع الذي تعمل فيه هذه المؤسسات، وهي كما يأتي: (جرادات و أبو الحمام، 2013)

أ / من وجهة نظر المؤسسات:

تتمثل أهداف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المؤسسات في الآتي:

- اكتساب رضا المستهلكين بما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للمؤسسات.
- رعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية والاستقرار النفسي لهم، مما يساهم في زيادة إنتاجيتهم.
- حصول المؤسسات على عائد مستمر لفترات طويلة المدى.



- السمعة الحسنة للمؤسسة كميزة تنافسية.
- تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات والخدمات، وزيادة حجم المبيعات.

ب/ من وجهة نظر المجتمع:

تتمثل اهداف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع في الاتي:

- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
- مساهمة أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة.
- تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع.
- مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.

2-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فيما يلي: (الحموري، 2007)

أ/ البعد الاقتصادي:

البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية لا يشير إلى الربح كجانب من جوانب الأعمال التجارية، إنما يشير إلى الالتزام بممارسات أخلاقية داخل المؤسسات مثل منع الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.

ب/ البعد الاجتماعي:

لابد للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين فيها بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني والوظيفي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم.

ج/ البعد البيئي:

لا بد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة

والإنتاجية من الموارد المتاحة وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد ، وعليها استخدام معايير معينه لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الأثر المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعال لأدائها البيئي.

المحور الثاني: محاسبة وتدقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

أصبحت المؤسسات مطالبة بتقديم المعلومات الملائمة حول أسهمها ودورها في خدمة المجتمع، باعتبار ذلك مطلباً اجتماعياً مما أظهر الحاجة الى خدمات مهنة المحاسبة والتدقيق في الجوانب الاجتماعية.

أولاً: المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

مع التطور الهائل الذي عرفه الفكر المحاسبي واتساع انتشار مفهوم المحاسبة الاجتماعية أصبحت المؤسسات في موقف مساءلة من طرف منظمات حماية العمال والبيئة والصحة.

1- ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر هذا النوع من المحاسبة فرعاً جديداً، وهناك مطالب على مهنة المحاسبة للقيام بها من أجل قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للأعمال المختلفة فمثلاً المحاسبون في هذا المجال يمكن ان يقوموا بقياس وتقييم الأثر البيئي للتلوث. (دهمش، 2005)

1-1 مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

بالرغم من صعوبة تحديد تعريف دقيق لمفهوم المحاسبة الاجتماعية، إلا أن هناك عدة اجتهادات عملت على تعريفها.

عرفها بعض الباحثين بأنها "تطبيق للمحاسبة في مجال العلوم الاجتماعية والتي تعنى بتطوير اساليب المحاسبة لتغطي الاثار والنتائج البيئية امتدادا لمجال المحاسبة لتغطية الاجتماعي للمؤسسة، بالإضافة للأداء الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من تطوير وسائل وأساليب القياس المعتمدة في المحاسبة التقليدية من أجل



اجراء التحليلات وتقديم الحلول الملائمة للظواهر والمشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية". (عمارة، 2020)

وعرفها لينوفيس (Linowess) على أنها: "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات" (مهاوات، 2015)

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ولكن التعريف الذي نراه الأشمل هو: "مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك المؤسسات". حيث يبرز هذا التعريف اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من قبل المجتمع.

2-1 أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الأساسية للمحاسبة الاجتماعية فيما يلي: (لطفى، المراجعة البيئية، 2005)

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة.
- توفير المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، والتي لها آثار اجتماعية.
- المساهمة في تحسين عملية التصنيع داخل المؤسسة.
- المساهمة في تعزيز الشفافية للمؤسسة.

2- المشاكل التي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه معدي التقارير الاجتماعية في صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، فالتشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية قياس كل نشاط بشكل مستقل. (شاكر و عبد الناصر، 2000)

ويمكن حصر أهم مشاكل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في: (فرغلي و حسن، 1997)

- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة.
- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة.
- مشكلة إعداد المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي.

ثانيا: تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر التدقيق الاجتماعي وسيلة جد فعالة واستراتيجية مضمونة النتائج ومثبتة عمليا من خلال العديد من التطبيقات التي أقيمت في الدول المتطورة.

1- ماهية تدقيق المسؤولية الاجتماعية:

أطلق على تدقيق المسؤولية الاجتماعية عدة تسميات، فهناك من أطلق عليها تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية والتدقيق الاجتماعي الذي يعد الأكثر استعمالا، اختلاف تسميات يرجعه البعض إلى تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن البعض الآخر يرجعه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الاجتماعي على باقي مجالات التدقيق. (معراج، 2006)

يعتبر التدقيق الاجتماعي حديث النشأة بعد ادخاله إلى مجالات تسيير المؤسسة ومجالات تسيير الموارد البشرية وأنشطتها (كالتوظيف، الاستقطاب، التكوين، التدريب، الترقية، الأجور، التسيير التقديري للموارد البشرية وعلاقات العمل الجماعية والفردية والظواهر المرتبطة بذلك من تحفيز وتغيب ودوران العمل، المنازعات، ..إلخ)، ويعد ظهوره منتصف سنوات



الستينيات من القرن العشرين ناتج عن التطور الذي شهده التدقيق في المجال المالي والمحاسبي . (زقيب، مصيطفى، و عجيلة، 2017)

أما فيما يخص التطبيقات الأولى له كمنهج عملي فقد كانت مع سنوات الثمانينيات وشهد تطورا ملحوظا خلال سنوات التسعينيات حيث تم وضع إجراءات خاصة بإثبات المدققين الاجتماعيين من خلال شهادات (ISO 9002) في سنة 1994 ، وأصبحت الوثائق والجداول الخاصة بالأفراد في فرنسا تخضع للإشهاد القانوني من طرف المدققين الاجتماعيين ومن أهم هذه الوثائق " الميزانية الاجتماعية". (زقيب، مصيطفى، و عجيلة، 2017).

1-1 مفهوم التدقيق الاجتماعي:

تم تقديم عدة تعاريف للتدقيق الاجتماعي، لكننا سنقدم الأهم:

اقترح معهد التدقيق الاجتماعي تعريفاً للتدقيق الاجتماعي: "شكل من الملاحظة يميل إلى التحقق من أن المؤسسة قد حققت بالفعل ما تقول أنها قامت به، وأنها تستخدم مواردها على أفضل وجه، وأنها تحتفظ باستقلالها وذمتها، وأنها قادرة على تحقيق ما تقول إنها تريد القيام به، وأنها تحترم قواعد العمل وتعرف كيفية تقييم المخاطر التي تديرها". (Institut de l'Audit Social، 2007).

عرف كانداو (Candau) التدقيق الاجتماعي على أنه: "عملية لتحديد مواطن القوة والضعف، أوجه القصور، المضاعفات والمخاطر الناتجة عن الموارد البشرية التي تم إنشاؤها ويؤدي إلى تنفيذ التوصيات النهائية". (زقيب، مصيطفى، و عجيلة، 2017).

عرف هيمبل (HUMBLE) التدقيق الاجتماعي على أنه: "مراجعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة فيما يتعلق بالبيئة الداخلية (علاقات الموظفين) وبيئتها الخارجية (العلاقات مع المساهمين والمستثمرين)". (زقيب، مصيطفى، و عجيلة، 2017).

على العموم يمكن اعتبار التدقيق الاجتماعي على أنه أداة للتوجيه والإدارة وعملية الملاحظة. مثل التدقيق المالي أو المحاسبي، يميل إلى تقدير قدرة المؤسسة على إتقان المشاكل الإنسانية أو الاجتماعية التي تطرحها بيئتها، وإدارتها من خلال توظيف الموظفين الضروريين لبيئتها.

2-1 خصائص التدقيق الاجتماعي:

إن التدقيق الاجتماعي يتمتع بجملة من الخصائص نذكر منها: (جادلي، 2008).

- يعتبر مهمة خاصة ومختصة نظرا للاعتماد على طرق ومنهجية دقيقة وفهم موسع لحيثيات تسيير الموارد البشرية.
- مجال التدقيق الاجتماعي واسع لكونه يمكن أن يتعلق بكل ما بإمكانه المساهمة في المؤسسة ونتائجها.
- تكوين نظرة مجملية عن الوضع وصياغة توصيات بهدف التحسين المستمر لتسيير الموارد البشرية.
- تحسين أداء الموارد البشرية وتقييم استراتيجيتها يتم من خلال كشف الانحرافات والاختلالات ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- معظم المؤسسات اليوم تعتمد على وظيفة التدقيق الاجتماعي في تعزيز نظام الرقابة على مواردها البشرية، واتسع نطاقه ليشمل استراتيجية المؤسسة والمسؤولية الاجتماعية، ويساعد في إيجاد الثغرات واقتراح الحلول وتنفيذ القرارات المتخذة ويعطي ضمان لكفاءة القرارات.
- ومنه نستنتج أن المدقق الاجتماعي يجب ان يتمتع بالخصائص التالية: القدرة على فهم احتياجات المؤسسة، الاصغاء الجيد وإعادة الصياغة والفتنة ويكون على دراية بالقضايا الاجتماعية للمؤسسة وكذا يتمتع بالبعد الانتقادي والصرامة الأخلاقية والأدبية.

3-1 أهداف التدقيق الاجتماعي:

يسعى التدقيق الاجتماعي لتحقيق عدة أهداف أهمها: (معراج، 2006)



- القيام بالمعينة الدقيقة لتحصيل المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، رفع الروح المعنوية بتحسين ظروف العمل والأجور العادلة.
 - التسيير العقلاني للأفراد باستعمال أدوات كمية في مجالات نوعية.
 - التشخيص الدقيق للأسباب للوصول إلى النتائج الصادقة.
 - التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها وغير مباشرة.
 - يستعمل التدقيق كذلك في المفاوضات مع المتعاملين حيث بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي بإمكانه أخذ نظرة عن الوضعية الاجتماعية للمؤسسة.
 - يستعمل كذلك خلال عملية الاندماج بين الشركات.
 - يستعمل من طرف طاقم جديد لمعرفة الحقائق للتمكن من تحديد الأهداف بالاعتماد على الأولويات بدراسة الانحرافات والنتائج المترتبة عن بعض القرارات المتعلقة بالمجال الاجتماعي.
- فهو بالتالي يظهر كامتداد طبيعي وكمكمل ضروري للتدقيق المالي والمحاسبي بالاندماج تحت لواء عائلة واحدة وهي عائلة التدقيق.

4-1 خطوات التدقيق الاجتماعي:

تتمثل خطوات أداء التدقيق الاجتماعي فيما يلي:

أ/ تحديد مجالات الأداء الاجتماعي:

والمتمثل في الأداء الاجتماعي الداخلي (تدريب العمال، توفير خدمات الانتقال للعاملين، توفير الخدمات الغذائية للعاملين، توفير الإسكان للعاملين، توفير الرعاية الطبية، توفير الخدمات الاجتماعية للعاملين، توفير دار الحضانة للعاملات)، والأداء الاجتماعي الخارجي والأنشطة الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالمنتج.

ب/ فحص وتدقيق الأنشطة ومجالات الأداء الاجتماعي:

من أساليب الفحص، الشهادات وقرارات المعاينة والجرد الفعلي واستخدام قوائم الاستقصاء، التدقيق المستندي والمحاسبي، الفحص الفني، الاستفسارات الشفوية. (محمود ع.، 2000)

ج/ فحص ومراجعة النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة:

وهي مرحلة مهمة بالنسبة للمدقق الاجتماعي من خلال تدقيق المجموعة المستندية والدفترية والإجراءات الخاصة بالقيود والترحيل وضبط الحسابات واستخراج النتائج واعداد القوائم الاجتماعية لبيان نتيجة النشاط الاجتماعي والمركز الاجتماعي في نهاية الفترة المحاسبية. (لطفى، المراجعة البيئية، 2005)

د/ اعداد تقرير التدقيق الاجتماعي:

يتضمن التقرير معلومات عن مجالات النشاط الاجتماعي، ويكون داخليا وخارجيا. (مقدم، 2014)

5-1 مراحل تنفيذ التدقيق الاجتماعي:

يمر التدقيق الاجتماعي عند تنفيذه بعده مراحل وهي:

أ/ المرحلة التحضيرية والتمهيدية:

تهدف هذه المرحلة الى إعطاء المدقق الاجتماعي فكرة وتصور واضح عن المؤسسة محل التدقيق والفحص خاصة إذا كان تدقيق القوائم والتقارير الاجتماعية تتم للمرة الأولى وتشمل هذه المرحلة: (لطفى، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة ، 2005).

- تحديد نطاق ومجالات التدقيق الاجتماعي للمؤسسة.
- فحص وتقييم البرامج الاجتماعية التي تعدها المؤسسة.
- فحص ودراسة النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة.



ب/ مرحلة اعداد برنامج التدقيق:

بعد انتهاء المدقق من المرحلة التمهيديّة يقوم بإعداد برنامج التدقيق حيث يمثل هذا البرنامج خطة عمل يسير عليها فريق التدقيق بأكمله ولذلك يجب ان يوضح البرنامج ما يلي:

• الأهداف التي يسعى هذا البرنامج الى تحقيقها من عملية التدقيق الاجتماعي.

• الإجراءات والخطوات التنفيذية التي يجب الالتزام بها حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف.

• البرنامج الزمني المتوقع لكل مرحلة من مراحل التدقيق.

• المسؤولية التي تقع على عاتق كل عضو من أعضاء فريق التدقيق خلال عملية الفحص والتحقق وتقييم الأداء الاجتماعي.

• يجب ان يعكس البرنامج نطاق وأبعاد عملية التدقيق الاجتماعي وحدودها من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية والأنشطة التي تمارسها المؤسسة داخل كل مجال منها.

• يجب أن يوضح برنامج التدقيق الأساليب الفنية التي تتماشى مع طبيعة الأنشطة الاجتماعية محل التدقيق والتي تمثل وسيلة الإثبات في التدقيق الاجتماعي.

2- المشاكل التي تواجه التدقيق الاجتماعي:

مازال الإطار العام للتدقيق الاجتماعي لم يتشكل بعد ، لذا توجد العديد من المشاكل التي تواجه أداء التدقيق الاجتماعي ومن أبرزها: (باباي ، بلا تاريخ)

• المفاهيم والمتغيرات الأساسية للمسؤولية الاجتماعية لم تحدد بشكل قاطع.

• التوقعات والمشاكل الاجتماعية تتسم بالحركية.

• تحديد الجهة التي تعين القائم بالتدقيق الاجتماعي وتدفع اتعابه.

• مشاكل تحديد القائمين بعملية التدقيق الاجتماعي وتمتعهم بمهارات متخصصة.

• المشاكل والقيم والتوقعات تختلف من مجتمع لآخر.

المحور الثالث: دراسة ميدانية على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة

بعد عرض الجانب النظري من الدراسة، يأتي جانب الدراسة الميدانية والذي تمحور حول إدراك المدقق الخارجي في الجزائر (محاظف الحسابات) لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات، حيث اعتمدنا على عينة من المدققين الخارجيين بولاية باتنة. هذا الجانب من الدراسة يعرض فرضيات الدراسة، عينة الدراسة أدوات جمع البيانات ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

أولاً: فرضيات الدراسة:

بالاعتماد على الدراسة النظرية التي أبرزت أهمية التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، قمنا بصياغة فرضيات الدراسة الميدانية على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يوجد إدراك لدى المدقق الخارجي في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي.

الفرضية الثانية: يطبق المدقق الخارجي في الجزائر التدقيق الاجتماعي عند مراجعته للبيانات المالية للمؤسسات.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم في الواقع.

ثانياً: عينة الدراسة وجمع البيانات:

لتحليل المحاور الرئيسية لدراستنا، اعتمدنا على مقارنة الفرضية-الاستنتاج. هذه المقاربة هي بطبيعتها الأنسب لطبيعة دراستنا المتعلقة بمقاربة المعرفة الوضعية "épistémologies positivistes".



وقد استخدمنا الاستبيان "أسئلة مغلقة" كأداة للبحث التي مكنتنا من جمع مختلف البيانات المتعلقة بمختلف فرضيات الدراسة حيث تم إعداد محور أسئلة للفرضية الأولى والثانية، أما الفرضية الثالثة فتم دراستها من خلال المحور الأول والثاني.

للإجابة عن إشكالية الدراسة، كان من الواجب تحديد العينة التي تتلاءم والاشكالية المطروحة في الدراسة، لهذا تم توزيع الاستبيان على عينة قصدية من محافظي الحسابات (مدققين خارجيين) في ولاية باتنة، والتي ضمت 35 محافظ حسابات، وبعد تنظيم الاستثمارات المستلمة تم استرجاع 21 استبيان لتمثيل عينة الدراسة، وقمنا باستبعاد باقي الاستثمارات وذلك لورودها بعد أجل والمقدر عددها 9 استثمارات أو فقدانها لظروف ما والمقدر عددها 5 استثمارات.

ثالثا: نتائج اختبار الفرضيات

من أجل اختبار فرضيات الدراسة قمنا بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية SPSS لحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان.

1- اختبار الفرضية الأولى:

لتحديد اتجاه المجيبين حول هذه الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، والمتوسط العام لهذه العبارات مجتمعة، والنتائج موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (01): نتائج اختبار الفرضية الأولى

الفرضية	العبارات الخاصة بالفرضية الأولى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
الفرضية الأولى: مفهوم التدقيق الاجتماعي	يدرك المدقق الخارجي في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي.	3.81	0.750	مرتفع
	يدرك المدقق الخارجي أهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات.	3.76	0.700	مرتفع

مرتفع	0.602	3.81	يدرك المدقق الخارجي تصنيف البرنامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسة والمتعلقة بالأنشطة الاجتماعية.
مرتفع	0.730	3.67	يدرك المدقق الخارجي معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات.
متوسط	1.030	2.81	يدرك المدقق الخارجي أن تدقيق الأداء الاجتماعي يأتي ضمن مسؤولياته المهنية.
متوسط	0.995	3.24	يدرك المدقق الخارجي أن تدقيق الأداء الاجتماعي للمؤسسة محل التدقيق يعد عنصرا من عناصر جودة أداء عملية التدقيق.
مرتفع	0.801	3.52	المتوسط العام

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الإجابات المتعلقة بإدراك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذه الفرضية (3.52)، وهو ما يوافق درجة الارتفاع وفقا لمقياس التحليل، وبلغ الانحراف المعياري الكلي (0.801) مما يعني وجود تجانس في اجابات أفراد العينة.

وبالاعتماد على النتائج المتوصل اليها يمكن القول ان المدقق الخارجي في الجزائر يدرك مفهوم التدقيق الاجتماعي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- اختبار الفرضية الثانية:

لمعرفة ما إذا كان المدقق الخارجي في الجزائر يطبق معايير وإجراءات التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات أو لا، تم حساب



المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري للتساؤلات الخاصة بتطبيق معايير وإجراءات التدقيق الاجتماعي فكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الفرضية الثانية

الفرضية	العبارات الخاصة بالفرضية الثانية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
المؤسسات: يطبق المدقق الخارجي في الجزائر التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية	يلتزم المدقق الخارجي بالنصوص القانونية بخصوص الجوانب الاجتماعية.	4.10	0.889	مرتفع
	تشمل خطة عمل التدقيق برنامجا لتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للمؤسسة محل التدقيق.	3.52	0.873	مرتفع
	يلتزم المدقق الخارجي بتطبيق المعايير والإجراءات التنفيذية المحددة لفحص الأداء الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات.	3.43	0.926	مرتفع
	يقوم المدقق الخارجي بإعداد تقرير عن نتائج التدقيق، متضمنا الراي الفني غير المتحيز حول الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات.	3.67	1.155	مرتفع
	تطبق مجموعة من المعايير للتحقق من مدى ممارسة المدقق الخارجي للتدقيق الاجتماعي.	3.00	0.949	متوسط
	المتوسط العام	3.54	0.958	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الإجابات المتعلقة بتطبيق المدقق الخارجي في الجزائر لتدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذه الفرضية (3.54)، وهو ما يوافق درجة الارتفاع وفقا لمقياس التحليل، وبلغ الانحراف المعياري الكلي (0.958)، مما يعني وجود تجانس في اجابات أفراد العينة.

وبالاعتماد على النتائج المتوصل اليها يمكن القول أن المدقق الخارجي في الجزائر يطبق التدقيق الاجتماعي عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

قمنا باختبار هذه الفرضية بين المتغير المستقل "إدراك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي"، والمتغير التابع "تطبيق المدقق الخارجي في الجزائر للتدقيق الاجتماعي عند تدقيقه للبيانات المالية للمؤسسات".

محتوى الفرضية:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ادراك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم في الواقع.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ادراك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم في الواقع.

يمثل الجدول التالي قيمة معامل الارتباط بيرسون:

الجدول رقم (03): معامل الارتباط بيرسون

		Mean_V2	Mean_V1
Pearson Correlation	Mean_V2	1.000	.742
	Mean_V1	.742	1.000
Sig. (1-tailed)	Mean_V2	.	.000
	Mean_V1	.000	.
N	Mean_V2	21	21
	Mean_V1	21	21

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.742) وهذا يعني وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين المتغير المستقل والتابع.



الجدول رقم (04): معامل الارتباط

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.742 ^a	.551	.528	.47451

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

معامل الارتباط بلغ 0.742 وهو يدل على ان العلاقة بين إدراك المدقق الخارجي لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات، هي علاقة ارتباط قوية وطرديّة، كما أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت 0.551 وهذا يعني ان ادراك المدقق الخارجي لمفهوم التدقيق الاجتماعي يفسر ما نسبته 55.1% في تحقيق تطبيق المدقق الخارجي لهذا المفهوم عند تدقيق البيانات المالية للمؤسسات.

يوضح الجدول التالي نتيجة معامل الانحدار:

الجدول رقم (05): معامل الانحدار

ANOVA ^a					
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	5.253	1	5.253	23.331	.000 ^b
Residual	4.278	19	.225		
Total	9.531	20			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

وعليه وبالاعتماد على نتائج الجدول أعلاه لدينا مستوى المعنوية sig. = 0.00 أي أصغر من مستوى الدلالة 0.05 أي ان هناك علاقة طردية بين المحورين عند مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تقول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ادراك المدقق الخارجي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم في الواقع".

نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى مشاركة المدقق الخارجي في تلبية متطلبات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وان كان تدقيق الأداء الاجتماعي للمؤسسات يأتي من ضمن مسؤوليات المهنية لمحافظ الحسابات، بالإضافة الى معرفة ما إذا كانت هناك معايير تطبيق لتتحقق من مدى ممارسة المدقق الخارجي للتدقيق الاجتماعي، وبناء على ما سبق فالمؤسسة التي يتم تطبيق التدقيق الاجتماعي فيها تكون ملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية أكثر من المؤسسات التي لا يطبق عليها هذا النوع من التدقيق.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية:

النتائج النظرية:

- الهدف العام للتدقيق هو الحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد والإجراءات المحددة.
- للمسؤولية الاجتماعية ثلاث ابعاد " بعد اقتصادي، اجتماعي وبيئي".
- صعوبة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة.
- الممارس لعملية التدقيق الاجتماعي يجب ان يكون ملما بنواحي معرفية عديدة تتصل بمختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية.

نتائج الدراسة الميدانية:

- يدرك المدقق الخارجي في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي.
- يطبق مدقق الحسابات في الجزائر التدقيق الاجتماعي عند تدقيقه للبيانات المالية للمؤسسات.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك محافظ الحسابات في الجزائر لتدقيق الاجتماعي وتطبيقه لهذا المفهوم في الواقع.



توصيات الدراسة:

- على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر العمل على إصدار مجموعة من المعايير تلزم أكثر المدقق الخارجي تطبيق التدقيق الاجتماعي.
- يجب أن تتضمن خطة عمل المدقق برنامجا لتدقيق الأداء الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للمؤسسات.
- ضرورة اهتمام المؤسسات باللجوء الى خبراء محاسبين لتقييم أدائها في تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية.
- ضرورة ان يتضمن التقرير السنوي للمدقق الخارجي تقييمه لمدى تعبير القوائم المالية للمؤسسات عن الأداء الاجتماعي لها.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- التهامي، م.، صديقي، م. (2003). المراجعة وتدقيق الحسابات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الحموري، ص. س. (2007). المسؤولية الاجتماعية المجتمعية بين النظرية والتطبيق. عمان: دار وائل للنشر.
- الشريف، ج. ع. (2016). مدى إلتزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية. مجلة العلوم الاقتصادية، الرياض.
- الصفار، ه. ر. (2006). المحاسبة عن البيئة المستدامة . أخلاقيات الأعمال ومجتمع المعرفة. (p. 8) الزيتونة، الأردن: جامعة الزيتونة.
- الغالبي، ط. م. & .، العامري، ص. (2010). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان: دار وائل للنشر.
- المطارنة، غ. ف. (2009). تدقيق الحسابات المعاصر من الناحية النظرية. عمان: الأردن.

- أمين السيد أحمد لطفي. (2004). المراجعة بين النظرية والتطبيق. القاهرة: الدار الجامعية.
- بزماوي، م. ح. (2002). القياس والإفصاح للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية. حلب سوريا: جامعة حلب .
- جادلي، س. (2008). تسيير الأجور في المؤسسة. قسنطينة: جامعة منتوري.
- جرادات، ن. &، أبو الحمام، ع. (2013). المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات. عمان: دار الإصرار.
- جمعة، أ. ح. (2009). المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- دهمش، ن. (2005). مبادئ المحاسبة. عمان: دار وائل للنشر.
- زقيب، خ.، مصيطفى، ع. &، عجيله، م. (2017). دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء إدارة الموارد البشرية. مجلة دراسات وأبحاث.
- سالم، ن. (2016). التدقيق الاجتماعي ودوره في تحسين أداء المورد البشري. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
- شاكر، م. &، عبد الناصر. (2000). محاسبة المسؤولية الاجتماعية. الأردن: جامعة الإصرار.
- عبدالله، خ. أ. (2007). علم تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والعلمية. عمان: دار وائل للنشر.
- لطفي، أ. أ. (2005). المراجعة البيئية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- محمود، ر. س.، محمد رزيقات، ع. &، يوسف، أ. (2011). تدقيق الحسابات العملي. عمان: دار المسيرة.
- مطارنة، غ. ف. (2009). تدقيق الحسابات المعاصرة الناحية النظرية. عمان: دار المسير للنشر والتوزيع.



- مطر، م. & .، الوسيطي، م. (2008). التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية . عمان: دار وائل للنشر.
- معراج، ه. (2006). قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي. غرداية: جامعة غرداية الجزائر.
- مقدم، و. (2014). تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية. وهران: جامعة محمد بن أحمد .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- BOUYOUD, F. (2010). Le management stratégique de la responsabilité sociale des entreprises. Paris: CNAM.
- Institut de l’Audit Social. (2007). audit social et développement des entreprises et des organisations. Moscou.
- Raymond, V. (1980). l’audit social, un instrument utile au pilotage des entreprise et des organisations. Enseignement et gestion.
- Renard, J. (2000). théorie et pratique de l’audite interne. Paris: édition d’organisation.
- Rodic, I. (2009). RSE-le développement d’un cadre européen. Genève: institut européen de l’université de Genève.